

Distr. General
23 September 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
المنتدى المعني بقضايا الأقليات
الدورة الرابعة عشرة
2 و3 كانون الأول/ديسمبر 2021
البند 1 من جدول الأعمال المؤقت
إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل

جدول الأعمال المؤقت وشروحه

جدول الأعمال المؤقت

- 1- إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل.
- 2- الأسباب الجذرية للنزاعات المعاصرة التي تشمل أقليات.
- 3- الأطر القانونية والمؤسسية: حقوق الإنسان للأقليات ومنع نشوب النزاعات.
- 4- التركيز على حقوق الأقليات والوقاية الفعالة من النزاعات.
- 5- نحو سلام دائم: مبادرات إيجابية لحماية حقوق الأقليات على نحو أفضل من أجل منع نشوب النزاعات.
- 6- ملاحظات ختامية.

الشروح

1- إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل

مكان انعقاد الدورة

عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 15/6 و23/19، ستُعقد الدورة الرابعة عشرة للمنتدى المعني بقضايا الأقليات يومي 2 و3 كانون الأول/ديسمبر 2021 في جنيف (قصر الأمم، القاعة عشرون) وعبر الإنترنت. وسيُعرض على المنتدى المعني بقضايا الأقليات جدول الأعمال المؤقت الوارد في هذه الوثيقة كي ينظر فيه بغرض إقراره. ويرد برنامج عمل الدورة في المرفق.

الجلسة الافتتاحية

سيدلي رئيس مجلس حقوق الإنسان ببيان افتتاحي تليه بيانات من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ورئيس المنتدى المعني بقضايا الأقليات، والمقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات.



الرجاء إعادة الاستعمال

الوثائق

ستتاح وثائق الدورة على الموقع الشبكي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/Minority/Pages/Session14.aspx.

المناقشات

خلال الدورة التي ستدوم يومين، سيُدعى المشاركون إلى المساهمة في أربع حلقات نقاش في إطار الموضوع العام المعنون "منع نشوب النزاعات وحماية حقوق الإنسان للأقليات". وستتولى عددٌ من الخبراء تقديم كل حلقة نقاش بإيجاز، وسييسر الحلقة مدير للمناقشة بوجه النقاش نحو صياغة توصيات محددة. وسيُنظر أيضاً في التوصيات المنبثقة عن أربعة منتديات إقليمية (الأمريكتان، وأفريقيا والشرق الأوسط، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا) معقودة في عام 2021 في إطار ولاية المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات من أجل إدراج مزيد من الإسهامات والآراء الإقليمية بشأن القضايا التي ستناقش في الدورة.

وسيُشجّع المشاركون على الإدلاء ببيانات أو تعليقات، والإجابة على أسئلة مدير المناقشة، واقتراح توصيات لإدراجها في الوثيقة الختامية التي سيقدمها المقرر الخاص إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة والأربعين.

2- الأسباب الجذرية للنزاعات المعاصرة التي تشمل أقليات

تشكل الدول التي تبدو فيها الوعود بالمساواة وحقوق الإنسان العالمية للأقليات جوفاء بسبب الممارسات التمييزية أو الإقصائية أرضاً خصبة للمظالم الطويلة الأمد التي تؤدي إلى الإحباط والاستياء والغضب، وفي نهاية المطاف إلى العنف. وكما أشارت الدراسة الرائدة المشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي في عام 2018 بشأن *سبل تحقيق السلام: النهج الشاملة لمنع نشوب النزاعات العنيفة*، فإن الدوافع الرئيسية لعدم الاستقرار على الصعيد العالمي هي المظالم الجماعية المتعلقة بالإقصاء والظلم؛ وبعبارة أخرى، فإن الأسباب الجذرية لمعظم النزاعات العنيفة التي تحدث اليوم غالباً ما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بانتهاكات حقوق الإنسان لمجتمعات الأقليات.

ومن الضروري إلقاء نظرة جديدة على هذه المسائل ومعالجة مظالم الأقليات وحماية حقوق الإنسان الخاصة بها على نحو أفضل لإعطاء دفعة جديدة لمنظومة حقوق الإنسان فيما يتعلق بحماية بعض الأقليات.

وقد تتفاقم المظالم في الخفاء لسنوات، أو حتى لعقود، قبل اندلاع نزاع عنيف. وقد تتصاعد بعض حالات الإقصاء المنهجي من مظالم مزمنة إلى نزاع عنيف بسبب عوامل عديدة، مثل حرمان لغة أقلية من مكانتها، أو تشويه سمعة مجتمع محلي، أو عدم المساواة في المشاركة في العمل أو التعليم أو الحياة العامة، والإقصاء من الفوائد المتساوية لتخصيص المزايا الاقتصادية والموارد. ويكتسي تطوير القدرة على تحديد الأسباب الجذرية للنزاعات أهمية بالغة بالنسبة للدول والمنظمات الحكومية الدولية.

وبوحي من التقرير المتعلق بحقوق الأقليات ومنع نشوب النزاعات الذي قدمته منذ أكثر من عشر سنوات أول خبيرة مستقلة معنية بقضايا الأقليات (A/HRC/16/45) وبناءً على هذا التقرير وعلى التطورات الأخيرة، مثل *سبل تحقيق السلام*، سينصرف المنتدى في الدورة الحالية إلى تحديد ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات التي تشمل الأقليات. وسينظر في كيف أن الوعي المبكر بالأسباب الجذرية التي تتطوي على سياسات وممارسات الدولة التي تتسبب في حرمان الأقليات أو إقصائها يمكن أن يكون أيضاً أكثر الوسائل فعالية لمنع النزاعات. وسيركز المشاركون على كيفية رصد عوامل الخطر. وأخيراً، سيستكشف المنتدى دور الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني والأقليات في القيام في مرحلة مبكرة بمعالجة الأسباب الجذرية التي قد تشكل خرقاً لالتزامات حقوق الإنسان، مثل الحق في المساواة وحظر التمييز.

3- الأطر القانونية والمؤسسية: حقوق الإنسان للأقليات ومنع نشوب النزاعات

ينص إعلان حقوق الأقليات في ديباجته على أن إعمال حقوق الأقليات يسهم في استقرار الدول. ومنذ اعتماد الإعلان في عام 1992، تطور هذا الافتراض في قرارات متتالية للجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان، وفي تقارير الأمين العام (انظر A/54/2000، الفقرتين 202 و203)، والوثائق الختامية لعدد من المؤتمرات (انظر Corr.1 و A/CONF.189/12، الفصل الأول)، وعمليات السياسة العامة.

وتبين الأدلة والتاريخ أن حماية وتعزيز حقوق الإنسان للأقليات وتطلعاتها تؤدي إلى شعور أكبر بالوحدة الوطنية والهوية الوطنية، ويؤدي في نهاية المطاف إلى تخفيف حدة التوترات وإلى الاستقرار الطويل الأجل. وبعبارة أخرى، فإن احتمال تفاقم التوترات لتتحول إلى نزاعات عنيفة يكون أقل في المجتمعات التي تسمح فيها الأطر القانونية والمؤسسية للأقليات باستخدام لغتها بحرية، وممارسة ثقافتها ودينها، والمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية على قدم المساواة مع بقية السكان.

وفي هذه الدورة، سيحدد المنتدى ويناقش العوامل الرئيسية التي يمكن أن تساعد على استخدام القانون الدولي والإقليمي لحقوق الإنسان كأداة قوية لمنع نشوب النزاعات العنيفة. وسيبحث المشاركون كيف يمكن للإحالة إلى مجموعة المعايير والاجتهادات القضائية المتعلقة بحماية الأقليات بموجب القانون الدولي واستخدامها أن يحول دون تحول التصعيد إلى نزاع. وسيطور المنتدى فهماً مشتركاً لدور حماية حقوق الإنسان للأقليات في منع نشوب النزاعات، كما سيناقش التحديات القانونية والمؤسسية والسياساتية لمعالجة المظالم الطويلة الأمد التي قد تؤدي إلى توترات ونزاعات محتملة، على النحو المبين في [سبل تحقيق السلام: النهج الشاملة لمنع نشوب النزاعات العنيفة](#).

وسينظر المنتدى أيضاً في دور السياسات والبرامج التي تشمل حقوق الإنسان للأقليات وهوياتها أو، على العكس، تلك التي تستبعداها. وسيستكشف كيف يمكن للمؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية أن تأخذ في الاعتبار على نحو أفضل الاحتياجات والتطلعات المحددة للأقليات، وحقوق الإنسان الخاصة بها، عند وضع سياسات ترمي إلى ضمان التعايش السلمي.

ومن أجل زيادة توضيح دور الأطر القانونية والمؤسسية، سينظر المشاركون في خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف⁽¹⁾، التي تقيد بأن نزاعات عديدة في جميع أنحاء العالم، في العقود الأخيرة، انطوت، بدرجات متفاوتة، على عنصر من عناصر التحريض على الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية.

4- التركيز على حقوق الأقليات والوقاية الفعالة من النزاعات

من الأرجح أن تكون التدابير الوقائية للنزاعات فعالة إذا ما أُخذت في مرحلة مبكرة ووجهت بعناية. ويتطلب ذلك إنذاراً مبكراً وتقييماً متميزاً لظروف كل حالة، حسبما أبرزه الأمين العام في تقريره عن الإنذار المبكر والتقييم والمسؤولية عن الحماية (A/64/864).

ولما كانت معظم النزاعات العنيفة المعاصرة تتطوي على تطلعات بشأن ممارسات إقصائية أو تمييزية تؤثر على الأقليات، فإن إدراج مؤشرات حقوق الأقليات في نظم الإنذار المبكر من شأنه أن يسمح بتحديد النزاعات المحتملة في وقت مبكر. ويتيح التركيز على حقوق الإنسان للأقليات وكيفية حرمانها أو إساءة تطبيقها مسارات نحو اتخاذ خطوات مبكرة أكثر فعالية في تحديد الأسباب الجذرية للتوترات المؤدية إلى النزاعات، كما يتيح إنذاراً مبكراً بأنماط التمييز وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعين التصدي لها لمنع نشوب النزاعات.

(1) انظر الوثيقة A/HRC/22/17/Add.4، التذييل.

وسيفكر المشاركون في المنتدى في الكيفية التي يمكن بها للآليات المكرسة والمتخصصة ذات الولايات المناسبة أن تركز على البعد المتعلق بالأقليات في النزاعات من خلال تحديد الحالات التي يوجد فيها حرمان منهجي من حقوق الأقليات. وسيبحثون وجود آليات لمنع نشوب النزاعات على مختلف المستويات، بما في ذلك على المستويات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية والمحلية. وستتطرق المناقشات أيضاً إلى ضرورة التركيز على الأقليات وتجميع نواتج نظم الإنذار المبكر لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية. وسينظر المشاركون فيما يجعل هذه الآليات أداة مقنعة للعمل بفعالية على منع النزاعات المكلفة والمطولة التي تشمل الأقليات.

وسيولي المشاركون اهتماماً خاصاً لأهمية إدراج منظور جنساني في منع نشوب النزاعات في وقت مبكر، وسيستخدمون على التوصيات التي قدمها المنتدى في دورته الرابعة فيما يتعلق بضمان حقوق نساء وفتيات الأقليات (انظر A/HRC/19/71)، اللاتي قد يكن معرضات بشكل خاص في حالات النزاع وما بعد النزاع. ولما كانت الوقاية غالباً ما تُناقش في سياق ما بعد النزاع، ونظراً لأن وقف العنف بعد اندلاع النزاع أصعب (وأكثر كلفة) بكثير من منع نشوبه، فإن المنتدى سيسعى إلى تحويل التركيز نحو الوقاية.

5- نحو سلام دائم: مبادرات إيجابية لحماية حقوق الأقليات على نحو أفضل من أجل منع نشوب النزاعات

ثمة حاجة إلى إجراء مناقشات واسعة النطاق بمشاركة الأقليات بشأن سبل المضي قدماً ووسائل تعزيز حماية حقوق الإنسان للأقليات ومنع نشوب النزاعات التي تشمل الأقليات. وينبغي طرح عدد من الأسئلة، مثل ما إذا كانت ثمة حاجة إلى صكوك إضافية على الصعيدين الدولي والإقليمي؛ وما إذا كان يتعين تعزيز المعايير القائمة من خلال تحسين التنفيذ والرقابة والإنفاذ؛ وما إذا كان ينبغي زيادة إبراز الاعتراف بحقوق الأقليات وحمايتها في أدوات وآليات الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات. وثمة دعوة إلى تقديم اقتراحات مبتكرة للمساعدة في وضع معايير وآليات وممارسات يمكن أن تحسن بشكل كبير الوقاية المبكرة والفعالة من النزاعات المطولة والقاتلة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لكيفية إدماج الاحترام المتساوي لحقوق الإنسان للأقليات في جميع مجالات عمل الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين في مجال منع نشوب النزاعات.

وستركز الجلسة على الحلول العملية الرامية إلى منع النزاعات العنيفة التي تشمل الأقليات. وسيناقش المشاركون دور وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين. ولزيادة توضيح المبادرات الإيجابية من أجل منع النزاعات، سينظر المشاركون في إعلان بيروت بشأن الإيمان من أجل (2) الحقوق والتزاماته الـ 18⁽³⁾. وبشكل أكثر تحديداً، سيتأمل المشاركون في التزام الجهات الفاعلة الدينية والمجتمع المدني بتبادل الممارسات في مجالات الوساطة، والكشف المبكر عن التوترات الطائفية، والتقنيات التصحيحية.

وسيناقش المشاركون أيضاً دور شباب ونساء الأقليات باعتبارهم مبتكرين وعوامل تغيير قيمين ينبغي النظر إلى مساهماتهم باعتبارها جزءاً أساسياً من منع نشوب النزاعات وبناء مجتمعات سلمية، حسبما أوصى به المنتدى في دورته العاشرة (انظر A/HRC/37/73). وسيفكر المشاركون أيضاً في فوائد تحكّم شباب ونساء الأقليات بزمام عمليات منع نشوب النزاعات وقيادتهم لها.

ومن برامج بناء القدرات والحوارات بين الأديان إلى المساءلة عن الفظائع التي ارتكبت في الماضي، تستهدف الدورة الحالية إلى الإلهام بمزيد من أنشطة التوعية وزيادة إبراز حقوق الإنسان للأقليات كأداة رئيسية في منع نشوب النزاعات، وسبل المضي قدماً في تجسيدها وإدماجها على نحو أفضل في استراتيجيات وآليات منع نشوب النزاعات.

(2) متاح على الرابط التالي: www.ohchr.org/Documents/Press/21451/BeirutDeclarationonFaithforRights.pdf.

(3) متاح على الرابط التالي: www.ohchr.org/Documents/Press/21451/18CommitmentsonFaithforRights.pdf.

-6 ملاحظات ختامية

سيستفيد المشاركون من نتائج المناقشة التي ستدوم يومين للتفكير في أفضل السبل للتصدي لمسألة منع نشوب النزاعات وحماية حقوق الإنسان للأشخاص المنتمين للأقليات القومية أو الإثنية، والدينية، واللغوية. وسيُشجّع المشاركون، فيما يتعلق بكل بند من بنود جدول الأعمال هذا، على تحديد وتعريف عدد من التوصيات الموجهة للدول والمنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من أجل تعزيز وإعمال حقوق الأشخاص المنتمين للأقليات فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات التي تشمل الأقليات.

وسيدلي رئيس المنتدى المعني بقضايا الأقليات والمقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات بملاحظات ختامية تشمل مقترحات لخطوات المتابعة التي يتعين اتخاذها مع المشاركين في المنتدى.

المرفق

برنامج العمل

التاريخ/الساعة	بند جدول الأعمال	البرنامج
الخميس، 2 كانون الأول/ديسمبر 2021		
13/00-10/00	1- إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل	افتتاح المنتدى المعني بقضايا الأقليات
		<ul style="list-style-type: none"> • كلمة ترحيب وملاحظات افتتاحية يذلي بها رئيس مجلس حقوق الإنسان • تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان • ملاحظات المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية • ملاحظات الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي • ملاحظات المفوض السامي للأقليات القومية في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا • ملاحظات رئيس المنتدى المعني بقضايا الأقليات • ملاحظات المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات
	2- الأسباب الجذرية للنزاعات المعاصرة التي تشمل أقليات	
18/00-15/00	3- الإطار القانوني والمؤسسي: حقوق الإنسان للأقليات ومنع نشوب النزاعات	
الجمعة، 2 كانون الأول/ديسمبر 2021		
13/00-10/00	4- التركيز على حقوق الأقليات والوقاية من النزاعات بطريقة مبكرة وفعالة	
18/00-15/00	5- نحو سلام دائم: مبادرات إيجابية لحماية حقوق الأقليات على نحو أفضل من أجل منع نشوب النزاعات	
	6- ملاحظات ختامية	